فلسطين إلى أين؟

خالدة جرّار

نريد فلسطين الديمقراطية العلمانية بتعددية سياسية وثقافية ودينية

أجرى المقابلة: **خالد فراج**؛
مهند عبد الحميد

كان الحوار مع المناضلة خالدة جرّار، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، رحلة إلى تجربتها في عالم الأسيرات الفلسطينيات، وباباً لتأكيد أهمية الحركة الأسيرة ودورها في الحياة السياسية الفلسطينية، ومدخلاً لطرح الأسئلة بشأن الانسداد السياسي الفلسطيني، وآفاق الخروج منه. وبهذا المعنى تأتي هذه المقابلة لتكمل ملف المجلة من زاوية رؤية المجتمع الفلسطيني من داخل السجن الإسرائيلي الكبير، وبصوت امرأة مناضلة تتحدى المجتمع البطريركي في سياق مقاومتها للاحتلال.

■ بالنيابة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمجلة نرحب بك كمناضلة قيادية وكعضوة في المجلس التشريعي، ونهنئك بالسلامة بعد قضاء ١٥ شهراً في الأسر التعسفي داخل سجون الاحتلال، أهلاً وسهلاً بك ضيفة عزيزة، ويسرنا أن نتحدث معك في هذا اللقاء عن تجربتك في الأسر بما هي تجربة نضالية، وتجربتك ما بعد الأسر والعلاقة التي ما زالت تربطك مع الأسيرات داخل السجون ومع المجتمع الذي يعيش أيضاً في سجن أكبر. سنتوقف عند الوضع الفلسطيني الداخلي الذي يمور بالاحتقان والسخط الذي يتجلى في صدامات مع الاحتلال وصدامات داخلية. سنتحدث في العديد من القضايا ونثق ونأمل بأن يكون الحوار الذي سننقله عبر منبر "مجلة الدراسات الفلسطينية" مفيداً في زمن يغص بالاستعصاءات والتدخلات والضغوط. وشكراً لك على تلبيتك دعوتنا إلى المقابلة.

□ شكراً لكم. أنا من المتابعين للمجلة، وكنّا نتمنى لو نستطيع الحصول عليها في السجن، وكما تعلمون فإن الكتب والمجلات تخضع لرقابة الاستخبارات التي منعت إدخال الكتب في آخر ثلاثة أشهر، لكننا سنبقى نحاول إدخال الكتب بما في ذلك "مجلة الدراسات الفلسطينية".

ملاحقة واعتقال

■ أمضيت ١٥ شهراً في سجون الاحتلال، انقطعت خلالها عن العائلة والتنظيم والمواطنين، وقبلها تعرضت للمطاردة والملاحقة. نود التوقف عند المشاعر الإنسانية التي تتكون في مواجهة الظلم والانتهاكات. كيف تعاملت مع زمن الاعتقال كمناضلة وقيادية ومواطنة؟ وكيف كان الحوار مع الذات، قراءة وكتابة وتأملاً، والحوار مع الرفيقات والأخوات السجينات، والحوار مع الجلاد؟

□ دعني أتحدث بتلقائية. اشتقت إلى العائلة كثيراً، وإلى الأصدقاء والصديقات، فالمشاعر تتحرك وتفيض بلا حدود داخل الأسر، لأن البعد والانقطاع والمنع تؤججها. أمضيت أربعة أشهر قبل أن يسمحوا لي بأول زيارة عائلية، كانت سعادتي لا تُقدّر عندما التقيت بعائلتي، لكنها كانت منقوصة نظراً إلى منع بعض أفراد العائلة منها، فضلاً عن أنها اقتصرت على زيارة واحدة. أصعب شيء في الأسر حالة الاشتياق إلى العائلة، وإلى تفصيلات الحياة التي لا تُدرك ولا يُنتبه إليها في الحياة العادية. أستطيع التحدث عن نوعين من المشاعر: الأول، في أثناء اقتحام البيت والاعتقال ودخول سيارة الاعتقال وأمام المحقق، وفي أثناء التنقل في "البوسطة" بين السجن ومركز التحقيق، ففي تلك الأثناء، انتابني شعور التحدي لسلطات الاحتلال التي تمارس الأشكال كلها لامتهان الكرامة الإنسانية والوطنية؛ الثاني، شعور الاستفزاز والإحساس بالغضب، ففي جميع التفصيلات كنت أشعر بامتهان

كرامتي كإنسانة وكفلسطينية. شعوران، دعني أقول متناقضان. ولا أخفي المشاعر الإنسانية المتدفقة في العلاقة مع الأسيرات وتجاربهن المؤثرة التي ما كان في قدرتي معرفتها من خارج المعتقل.

■ **قبل الاعتقال تعرضت للملاحقة ولمحاولة فرض إقامة جبرية في أريحا مع أنك تسكنين في رام الله. كان هناك نيّة مبيّتة لاعتقالك منذ مدة طويلة، وكنت تتوقعين هذا. كنا نتوقع أن نستفيق ذات صباح على خبر اعتقال خالدة جرار. نريد أن تلخصي لنا تجربتك منذ اللحظة التي دخلوا فيها البيت، إلى حين الاحتجاز داخل المعتقل.**

□ كنت مستيقظة ليلاً، لأني أعمل على إعداد بحث، وفجأة سمعت دبيباً وحركة غريبة. أدركت أنهم جاؤوا، فقد كنت أتوقعهم وأنا المهددة بالإبعاد، وسبق أن جاؤوا بأمر الإبعاد، وكان قدومهم متوقعاً في أي لحظة. الآن جاؤوا. دخل الجنود ورجال الأمن منزلنا، بعد أن خلعوا الباب من دون أي صوت، وفجأة وجدنا عدداً كبيراً من الجنود ينتشرون في المنزل ومحيطه، يصوّبون أسلحتهم كأنهم في وضعية قتال، ويحاولون فرض حالة من الرعب. وضعوا زوجي في جهة، وأنا في جهة ثانية، وتعرفت إلى صوت ضابط الاستخبارات الذي سبق أن سلّمني أمر الإبعاد إلى أريحا في ٢٠١٤/٨/١٥. قال الضابط: نحن جئنا قبل فترة وسلّمناك أمراً بالإبعاد ولم تلتزمي به، واليوم جئنا نعتقلك. كان ردي: "اعتقل". لا أعرف كيف انتابني شعور التحدي واللامبالاة تجاه الضابط وجنوده. ذهبت إلى غرفة النوم لأرتدي ثيابي التي حرصت على ملاءمتها لحياة المعتقل، وهي خبرة نقلتها عن تجربة زوجي غسان من اعتقاله سابقاً. أنهوا التفتيش، ورأيت أجهزة الكمبيوتر مجمّعة على السرير وإلى جانبها الهاتف الجوال، بدأوا يحثونني على الإسراع، فقلت لهم: "مضى ساعتان على تفتيشكم، أريد أن ألبس." واصلت تجميع الملابس والأدوية لأخذها معي، فحاولوا منعي، لكني أخذتها عنوة. وبعدها عانقت أفراد العائلة وخرجت برفقة الجنود. هبطت الدرج، كان البيت لا يزال محاصراً بعدد كبير من الجنود، كدت أضحك، وأنا أشاهد نحو ٢٠٠ جندي في وضعية قتالية مصوّبين البنادق مع الإضاءة. نظرت إليهم بسخرية، وأنا معتدة بنفسي وفخورة بدوري كشخصية عامة، ثم صعدت في سيارة الاعتقال محاطة بالجنود، وإلى جانبي مجندة وكلب ضخم. كانت المحطة الأولى مستعمرة بيت إيل حيث مكثت نصف ساعة، ثم أخذوني إلى معسكر لا أعرف أين. كنت أحاول النظر من فتحة صغيرة في سيارة الاعتقال، لأرى في أي اتجاه يأخذونني، وقدّرت أن المنطقة إلى جانب بلدة حزمة في مدخل القدس الشرقي، ثم أنزلوني في معسكر جيش وأدخلوني إلى غرفة كبيرة، وكان هناك مجندتان تتحدثان بالعبرية التي لا أعرفها، لكنني تعلمتها في السجن. في اليوم التالي نُقلت إلى معسكر عوفر قرب رام الله للاستجواب. كل شيء لديهم يسير ضمن نظام اعتقالي محكم الصنع، هذه اللعبة الأمنية يتقنونها جيداً.

تحقيق بين صمت ونوم

□ الآن أصبحتُ داخل قبضة أمنية في انتظار الاستجواب، واتخذت قراراً صريحاً منذ اللحظة الأولى: لا أريد أن آكل أو أشرب أو أتكلم، وذلك في مواجهة قراراتهم وأساليبهم في التعامل، وخصوصاً سياسة الانتظار ساعات طويلة، إذ أمضيت ٦ ساعات أنتظر في الجيب العسكري إلى أن أنزلوني منه، وقدّرت وقتها أني في "عوفر". وجدت شخصاً بلباس مدني، عاجلني بالقول: "كيف حالك أم يافا؟ مرحبا أم يافا." رددت عليه بسؤاله "مَن أنت؟" قال: "أنا الذي سيحقق معك"، تجاهلته ولم أجب عن أي سؤال من أسئلته التي كان يعتمد في طرحها على الملفات. أمضيت وقت التحقيق صامتة، ومن فرط صمتي نمت في أثناء الاستجواب، إذ كنت متعبة جداً وسئمت من كثرة الأسئلة التي استسخفتها كثيراً. مثلا كان يقول: أنت شاركت في تظاهرة بتاريخ كذا، وفي اعتصام للتضامن مع الأسرى، وألقيت خطابات في مهرجانات، وزرت معرض كتاب للطلاب وقلت للشباب يومها "مرحبا، كيفكم يعطيكم العافية"؛ وكان يقول: أنت قيادية في الجبهة الشعبية؛ أنت تحرّضين على خطف جنود من أجل تبادل أسرى؛ أنت بتاريخ كذا ذهبت وزرت أسيراً وقدمت له درعاً؛ وعرض تفصيلات كثيرة، الأمر الذي اضطرني إلى القول: "انظر، أنا لا أعرف أحداً، وسأمارس حق الصمت في جميع مراحل الاستجواب." استمرت الجلسة الأولى ٦ ساعات بين صمتي ونومي. قال المحقق: "ستقضين حكماً إدارياً، وستحوَّلين إلى الشارون [سجن النساء القريب من طولكرم]." وكان طوال الوقت يسألني: "لماذا لا تريدين أن تأكلي أو تشربي؟" أجبته: "اسمع، أنا لا أريد أن آكل أو أشرب مع محققين، فقط سآكل وأشرب مع الأسيرات، ولن أجيب عن أسئلتك السخيفة." بعد ذلك سلموني إلى "النحشون"، الأكثر سوءاً وجلافة بين السجانين في التعامل. وضعت المجندة اثنتين من الكلبشات في يدي، ربما خشيت من إفلات يديّ الرفيعتين من الكلبشة الواحدة. شعرت بثقلهما، ولم أعرف كيف أتعامل بطريقة فنية خاصة يتقنها فقط مَن لديهم خبرة طويلة في الاعتقال، كي لا أتألم من زيادة ضغطهما على معصمي. أخيراً وصلت بعد رحلة شاقة وموحشة إلى السجن في الساعة الخامسة مساء من اليوم الثاني، ومنذ لحظة دخولي السجن شعرت براحة نفسية. البنات [الأسيرات] كن قد عرفن بقدوم أسيرة جديدة، وجرت العادة أن يخرجن جميعاً للاستقبال. كن يعرفن بنبأ اعتقالي، والبعض منهن يعرفنني. مررت بمرحلة التفتيش والإجراءات، وسمعت الأسيرات ينادين علي، سمعت الترحيب: "أهلاً وسهلاً فيك"، قلت: "مَن أنت؟" قالت: "لينا"، قلت: "لينا الجربوني؟" طبعاً أنا أسمع عنها، لكني لا أعرفها شخصياً.

السخرية من ارتيابهم وأسئلتهم السخيفة

■ **منذ لحظة الاعتقال، مروراً بالتحقيق والحكم، واستقبال الأسيرات لك، ما هي عناصر القوة والضعف التي شعرت بها؟ ما هو الإحساس الداخلي في أثناء هذا النوع من المواجهة، هل شعرت بالخوف والعزلة؟**

□ من جهة، استهجنت وضع قوات بحجم كبير من أجل اعتقال امرأة فلسطينية. كنت أشعر بالتناقض، وسخرت من ارتيابهم ومبالغاتهم وأسئلتهم السخيفة، ولم أجد غير أن أقول: "طز فيكم" ما هذا؟ من جهة ثانية، الاعتقال جرى وانتهى الأمر. وقعت الواقعة، وكان القرار بالاعتقال الإداري مدة ستة أشهر. كنت مدركة للعبة، فالتّهم كانت تافهة وقديمة، وكان أحدثها يعود إلى سنة ٢٠١٤.

الخوف شعور طبيعي. شعرت بالخوف لحظة رؤية بيتنا محاصراً، فقد كنت مستيقظة لحسن حظي، وللوهلة الأولى تسارعت دقات قلبي، وأنا أفكر فيما سيحدث. أعرف أنه اعتقال، لكني تساءلت هل سيكون شكل الاعتقال عنيفاً كما حدث مع زوجي غسان الذي أوسعوه ضرباً في أثناء اعتقاله، وحاولوا قتله، ووصل إلى السجن مكسراً؟ كيفية اقتحامهم البيت كان شغلي الشاغل. في تلك اللحظات نعم شعرت بالخوف، لكن بمجرد دخولهم انقلب الخوف إلى تحدٍّ.

الإحساس بالعزلة ترافق مع محاولة استكشاف الآخر وما يدور حولي، وكيف ستكون المواجهة مع المحقق والسجان. صحيح أن لديّ تجربة اعتقال سابقة في سنة ١٩٨٩، لكنها كانت اعتقالاً من الشارع بتهمة المشاركة في تظاهرة ورمي الحجارة. مكثت حينها شهراً واحداً، وكان ضمن اعتقال جماعي. أمّا تجربتي الجديدة في الاعتقال فمختلفة. أضعت المكان، لا أعرف ما إذا كنت في رام الله أم في مكان آخر قريب من القدس. سألت المجندات: "أين أنا؟" فلم يجبنني. طلبت الذهاب إلى الحمام لأستكشف المكان، ورأيت مئذنة جامع فأدركت أنني في منطقة عربية. جعلتني معرفة المكان وأنا في داخل السجن بجهوزية أفضل، وتزايد شوقي إلى لحظة اللقاء بالأسيرات اللواتي أخبرنني لاحقاً، أنني دخلت السجن وأنا ضاحكة، وذكرنني بأول كلمة قلتها لهن: "أنا ميتة جوع"، وعلى الفور قدموا لي سندويشة، الأمر الذي أثار استغرابي، فسألتهن بعد يومَي جوع: سآكل سندويشة؟ وتبيّن لي فيما بعد أن الأسيرات صائمات وكن يحضّرن الإفطار المكون من فاصولياء خضراء. كانت الفاصولياء مالحة، لكني أكلت بنهم من فرط جوعي.

بعد يوم أعادتني سلطات السجن إلى سجن عوفر. صرت أعرف المكان وأين أنا، ومع الوقت استطعت تقدير المسافات. عند عودتي أدخلتني الأخوات إلى إحدى الغرف التي حددتها المسؤولة بين الأسيرات، وبدأت بالتعرف إلى البنات. في اليوم الثاني أخذوني إلى التحقيق، وعندها أيقنت من بعض التفصيلات الإجرائية، نتيجة خبرتي

في مؤسسة الضمير وكرئيسة لجنة الأسرى في المجلس التشريعي ومن خلال روايات المعتقلين، أن الحكم الإداري في انتظاري. جاء المحقق نفسه مصطحباً مقاطع فيديو لخطاباتي الجماهيرية وللقاءات التضامن مع الأسرى، فقلت للمحقق: "لا أريد أن أنظر ولا أن أشاهد، وسأمارس حق الصمت." حاول أن يدير جهاز الكمبيوتر ليريني، فقلت له: "لا أريد أن أرى، أو أنظر. اكتب ما تريد فهذا لا يعنيني." حاولوا أن يستخدموا موقفي الرافض لأي تجاوب، فقالوا في أثناء المحاكمة: "إن تصرفها السلبي في أثناء الاستجواب، وحالة الاستهتار بالمحقق، يدلان على أن هناك ما تخفيه."

عندما اعتُقلت من رام الله كان الطقس بارداً، وهذا التنوع في طقس فلسطين بين منطقة وأُخرى جيد للسائحين لكنه غير ملائم لأسرى الحرية. صرت أتكيف مع الطقس وأقيس وأقدر المسافات، فعلى سبيل المثال زنزانة البوسطة بطول متر وبعرض يزيد على نحو ٨٠ سم. وفي زنزانة المعتقل تجلس المعتقلة مع بقاء قدميها زاوية قائمة طوال الوقت، إذ لا يوجد مسافة لمدّهما. ويضم السجن الذي كنت فيه الأسيرات وأطفالاً أمنيين ومعتقلين مدنيين فلسطينيين ومدنيين إسرائيليين، وعندما رأيت أن جزءاً من المدنيين مستوطنون خفت من احتمال الاعتداء علينا كأسيرات يناضلن من أجل الحرية.

ملتقى الأسرى

□ في الرملة يلتقي السجناء (في السيارات طبعاً) معتقلين قادمين من سجن النقب أو من أي سجن ثانٍ، وكان البعض يحوَّل إلى معسكر عوفر عبر شاحنة وزنزانة واحدة، أمّا البنات فلم يكنّ يُنزّلن إجمالاً إلاّ في حالات قليلة، وقد نزلت مرة أو مرتين فقط في الرملة، وكنت سعيدة عندما التقيت بعدد من المعتقلين القدامى، إذ التقيت بكريم يونس، ونائل البرغوثي. كنا نميز المعتقلين على خلفية وطنية من زيهم البني، والمدنيين من زيهم البرتقالي، بينما الملابس العادية هي للمحكومين إدارياً، أمّا البنات فغير ملزمات بملابس معينة. كنا نفتش على الزي البني ونبدأ بالسؤال بصوت مرتفع: "أنت من أي سجن؟" لكن سرعان ما تتصدى لهذا الأمر وحدة النحشون الخاصة التي تشرف كل الوقت على السجناء والبوسطات لمنع التواصل بين المعتقلين.

عندما دخلت الزنزانة في عوفر فكّوا قيود اليدين وأبقوا على قيود القدمين، ثم جلست ساعات طويلة. كانت الزنزانة باردة (ثلاجة)، متسخة جداً، وفيها مرحاض متسخ جداً جداً. في البداية لم أكن أعرف أنه يحق لي أن أذهب إلى الحمام، وأن أطلب ماء، ومكثت ١٢ ساعة، ثم قيدوا يديّ وأرسلوني إلى قاعة المحكمة، وذلك كي أمضي ساعات طويلة في حالة من الانتظار الممل والقاتل. أنزلوني في هذا المشوار نحو ٤٥ مرة، بهدف الإنهاك، لأن

البوسطة كانت متعبة جداً، وكنا ننتظر من ٤ إلى ٥ ساعات في السيارة نفسها، وبعدها يصبح طموحك الوصول إلى التخت الموجود في الشارون!

الشيء الإيجابي الوحيد في أثناء المحاكمات هو الفرح والاستمتاع الناجم عن رؤية الأهل، لكنهم لا يعرفون معاناتنا ساعات طويلة في الطريق والزنزانات. أحياناً أكون وحدي في هذا المشوار الطويل والمتعب جداً، أتأمل وأتحدث مع نفسي في سيل من التداعيات، وأحياناً كنت أحاول كتابة شيء على حائط الزنزانة كما فعل معتقلون من قبلي بكتابة أسماء قيادات ومقولات من نوع "لا تمت قبل أن تكون نداً"، أو "الفرج قريب"، وخريطة فلسطين، وشعارات التنظيمات. أمّا النوم فعلى البلاط، وأنا لم أكن أقدر على النوم، لأن البلاط مقرف. حينها تشعر بأنك وحدك في عالم غير آبه أو مكترث.

أتمنى أن أرى نجمة!

■ **فلننتقل الآن إلى الحياة داخل السجن مع الأسيرات. كيف هي الحياة هناك والعلاقة مع الأسرى، خلال وجودك في السجن؟ حدثينا كنائبة في المجلس التشريعي، كشخص لديه اهتمامات قانونية، وكشخص دارس في الديمقراطية وحقوق الإنسان، عن المنظومة القانونية الاحتلالية، وكيف تطبَّق على الأسرى الفلسطينيين، وتحديداً على نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني.**

□ كنا نبعث السلامات إلى الأسرى عن طريق المحامين، ولا نرى بعضنا إلاّ في البوسطة في أثناء النزول، وكنت أتبادل السلامات مع مروان البرغوثي وإبراهيم حامد وأحمد سعدات وطارق حجاوي والأشبال وأسرى كثر.

المنظومة القانونية هي منظومة عسكرية متكاملة العناصر، وظيفتها انتهاك حقوق المناضل والمناضلة في كل مرحلة من مراحل الاعتقال، وامتهان كرامتهما. والسجن عبارة عن مجموعة من الغرف، يشعر المقيم داخلها بعزلة تامة، والمرة الوحيدة التي ترى فيها السماء هي عندما تقابل المحامي، أو عندما تخرج إلى البوسطة، وعندها تصبح رؤية السماء أُمنية. قالت لي الأسيرة لينا الجربوني مرة: "أتمنى أن أرى نجمة." وذات يوم أتتنا فتاة مصابة إصابة بليغة، ولديها ثقب في أمعائها وتحمل كيساً للبراز، وعندما تفاقم وضعها،ظلت ممثلة الأسيرات تدق الباب حتى جاؤوا وحملوها إلى المستشفى. وصلنا إلى مرحلة لم نتمكن فيها من التنفس، فاضطروا إلى إخراجنا ربع ساعة لتجديد هواء الغرفة بعد أن أوشك الأكسجين على النفاد. في تلك الليلة شاهدت نجمة، فناديت على لينا لتراها وتحقق أمنيتها. وهي بالمناسبة معتقلة منذ ١٤ عاماً و٣ أشهر، ومحكومة ١٥ عاماً.

منظومة تنطبق على الجميع. قبل خروجي بشهر، فهمت معنى أغنية ميس شلش التي تتحدث عن صوت الكلبشات، وأحسست بعلاقة

القيود بالمركب النفسي للشخص، والذي يتشكل مع الانغماس في الحياة الداخلية واليومية التي تغص بالهموم وبالمعاناة.

■ ماذا كنت تفعلين من الصباح حتى المساء؟

□ كنت أستيقظ بين الساعة الثامنة والثامنة والنصف، فأستمع إلى الراديو كي أتواصل مع العالم، ثم أستمع إلى شكاوى المواطنين المبثوثة على الهواء، وخصوصاً برنامج محطة "معاً" في الساعة التاسعة صباحاً الذي يغطي موضوعات في الفن والثقافة والأخبار. كنا نخرج إلى الفورة من الساعة العاشرة والنصف إلى الواحدة ظهراً، وأول خطوة كنت أعملها، وكانت البنات يفرحن بها، هي أن أمرّ على الغرف كلها، فألقي تحية الصباح وأطمئن عليهن. وكنت أتناول القهوة أو الشاي، وفي أيام السبت والاثنين والخميس ننتظر برنامج صوت فلسطين ـ الإذاعة الرسمية ـ ونستقبل سلامات الأهل.

لدينا برنامج خاص بالقاصرات اللواتي ازداد عددهن داخل السجن، ويشرف على البرنامج مشرفتان كنا نشاركهما الاهتمام بهن. وكنت أذهب وأجلس معهن، ونتبادل أطراف الحديث، ثم يبدأن بالدروس في مدرسة عبارة عن جزء من غرفة، وكانت معلمة فلسطينية تأتي من مناطق ٤٨ تعطي المواد كلها، بينما أنا أعطي مادتَي اللغة الإنجليزية والثقافة الوطنية لأني كنت أشعر بأن هناك حاجة إلى ذلك وإلى شرح بعض المفاهيم، كالتعددية السياسية والثقافية والدينية التي لم تكن مفهومة. ثم من الساعة الواحدة إلى الثانية والنصف كنت أقرأ فقط، وكنت أقرأ في الليل أيضاً.

■ ما هي الكتب الموجودة، وكم عدد الكتب المسموح إدخاله؟

□ كان مسموحاً إدخال كتابين في الزيارة الواحدة، ومع الاستمرار في إدخال الكتب أصبحت المكتبة غنية نوعاً ما. وكان مسموحاً إدخال أي نوع من الكتب. وعلى صعيد القراءة، تركزت قراءاتي أكثر على الروايات، قرأت رواية "ساق البامبو" التي تعكس الواقع الخليجي، وقرأت " قواعد العشق الأربعون"، وهو كتاب رائع ومن أجمل ما قرأت، أحضره الأهل، وقد دار هذا الكتاب على أغلب البنات وقرأنه، كما قرأت "لقيطة إسطنبول"، وقرأت في الاقتصاد السياسي. وبعد ٨ أشهر قررت إعداد دراسة عن مشكلات الأسيرات، بعد اطّلاعي على إشكالات كثيرة حاولت المشاركة في حلها مع ممثلة الأسيرات، وهي مشكلات متعددة بعضها له علاقة بتأثير الاحتلال، والجزء الأكبر له علاقة بكيفية تنظيم الحياة الداخلية، وباختلاف الطباع، وبالدوافع التي أدت إلى الاعتقال.

مقاومة فتيات على خلفية اجتماعية

■ بماذا تعلقين على ما ورد في التقارير الإسرائيلية التي تزعم أن فتيات ونساء أقدمن على طعن الجنود والمستوطنين كشكل من أشكال الهروب من الضغوط والأزمات عائلية؟

□ دوافع مقاومة المحتلين عديدة، وفي

مقدمها الدوافع الوطنية، وبعضها بتأثير وسائل الإعلام وتحديداً وسائل التواصل الاجتماعي، لكن ما كان مفاجئاً لي هو العدد الكبير من المعتقلات على خلفية اجتماعية. لقد كان هذا الموضوع يستحوذ على كثير من الجهود الوطنية التي تُبذل من داخل المعتقل لمعالجة هذه المشكلة، ومن ضمنها التواصل مع المحامين في الخارج. لا أريد أن أتحدث بالتفصيل لأنني بصدد إعداد دراسة عن هذا الموضوع. وكي لا ندفن رأسنا في الرمل، أستطيع القول إن المرأة الفلسطينية، وخصوصاً الفتيات، يعانين من ظلم المجتمع وطريقة تعامله معهن، فالنساء يتعرضن لقهر مزدوج من الاحتلال ومن المجتمع الذكوري، الأمر الذي يؤدي إلى مفاقمة الظلم بحقّهن. الأسباب الاجتماعية للأسف لم تكن مجرد شائعات، وقد تحدثنا عنها بجرأة مع المؤسسات عبر المحامين، مثلاً، الفتاة التي يريد أهلها تزويجها غصباً. ففي أثناء وجودي في السجن حاولت مساعدة الأسيرات اللواتي دخلن السجن بسبب هذا الدافع، وهن لا يردن أن يغادرن السجن خوفاً من إرغامهن على الزواج، ولذلك حاولنا تأجيل محاكمتهن عبر المحامين الذين طلبنا منهم زيارة عائلات بعض الفتيات وإيصال رسالة إليهم "باسمي" كعضو في المجلس التشريعي، تقول إن البنات من حقهن اختيار شركاء حياتهن، وإن مكانهن ليس السجن على هذه الخلفية، وإنه لا يجوز أن يُفرض عليهن الزواج ضد رغبتهن، أو أن يتعرضن للعنف من الزوج والأب والأخ. لقد شاهدنا آثار ضرب مبرح على جسد أسيرة قالت أنها اتصلت بالشرطة الفلسطينية، لكنها لم تستجب لحمايتها، وأنها أخبرتها في آخر اتصال أنها ستذهب إلى الحاجز العسكري الإسرائيلي. وفعلاً حملت سكيناً وتوجهت إلى الحاجز فجرى اعتقالها. هناك أكثر من ٤٦ حالة من الأسيرات بتهمة حيازة سكين بدوافع متعددة. دعونا نعترف بأن الدوافع الاجتماعية عالية، وأنها ليست مجرد شائعات، وأنا لا أود الدخول في تفصيلات لأنني أعدّ بحثاً بمشاركة الأخت لينا بشأن هذه الظاهرة ضمن مسابقة "جائزة الحرية" التي يعدّها الأسرى، وقد أجرينا العديد من المقابلات لهذا الغرض.

العمل المنظم هو الأضعف

□ المقاومة كفعل منظم محدودة، فعدد الأسيرات اللاتي ينتمين إلى تنظيمات سياسية قليل جداً، والاستقطاب في صفوف البنات يعتمد على الانسجام وعلاقات الصداقة والعلاقات الاجتماعية، ومعظمهن لا ينتمي إلى تنظيمات سياسية. الأغلبية العظمى من البنات محجبات، وليس بالضرورة متدينات، وهناك حالة واحدة تنتمي إلى داعش في السجن (وهي معتقلة بحسب لائحة الاتهام بسبب "الاتصال

بعميل أجنبي")، عمرها ٤٦ عاماً، ولديها أسرة وأولاد. وحين التقيت بها سألتها عن حرق الطيار الأردني معاذ كساسبة، فقالت إن هذا حلال شرعاً، فناقشتها مطولاً بشأن خطأ وبشاعة مثل هذه الأفعال والفكر الإرهابي الذي يدعو إليها. كما التقيت خلال فترة السجن بمعتقلات صغيرات وكبيرات من فلسطين كلها، وعدد الطفلات القاصرات هو ٢٥، وقد تركت ورائي ١٤ منهن.

■ **أريد أن تجيبيني بصراحة، متى شعرت بأنك بحاجة إلى أن تجلسي على سريرك وتغطي نفسك وتبكي. ما هي اللحظة الأكثر عاطفية التي أثرت فيك وجعلت قلبك منقبضاً؟**

□ عندما دخلت واحدة مصابة، وكانت في وضع كارثي، ولم يكونوا استكملوا علاجها في المستشفى. لقد عانت كثيراً وعانينا معها، وأصابني الشعور بالقهر: لماذا كُتب علينا كسجينات أن نعيش هذا الوضع؟! يومها بكيت كثيراً، ولينا بكت أيضاً. دخلت إلى الحمام وبكيت. كنت حريصة على عدم الانكسار أمام مَن ينظرن إليك كملاذ. كن دائماً يلجأن إليّ لحل المشكلات الداخلية، فعلى سبيل المثال، تأتي سجينة وتقول لي: "أريد أن أتحدث معك"، وتتحدث عن معاناتها واشتياقها من دون أن تعلم بأنني أشتاق أيضاً إلى بناتي وإلى زوجي وأمي وأبي، وأخاف أن أفقدهم خلال فترة وجودي في السجن. وفي أحيان قليلة كنت أبوح بما أشعر به لصديقتي لينا ولعدد آخر من السجينات. وأصعب شيء واجهني هو رؤية بنات يعانين، سواء من الإصابة أو من وضعهن الاجتماعي، وهو ما سبّب لي الألم الكبير بفعل تلك الضغوط، فصعب جداً أن تكون غير قادر على التعبير عن مشاعرك لأن المطلوب منك أن تكون الحاضن، وهنا أنا أحسد لينا على صبرها وقوتها.

■ **لا يوجد عندنا معارك اجتماعية، حتى من طرف القوى التي تطرح في برنامجها هذه القضايا. هل تجربتك مع المعتقلات على خلفية اجتماعية ستدفعك إلى الربط بين الاجتماعي والوطني؟**

□ الربط موجود من قبل، وفي السجن تعزز لديّ هذا الأمر، لكنني لا أقدر أن أفصل بينهما، وخصوصاً عندما أتكلم على قضايا النساء، لأنني أدرك أننا في إطار مجتمع أبوي "بطريركي"، وأن العلاقات الإنتاجية فيه تهمّش المرأة، وعليه كنت أقول دوماً إن التغيير لن يكون في منظومة القوانين فقط، ولن يكون من فوق فقط، التغيير يجب أن يكون قاعدياً، وأن يكون من تحت، من خلال مشاركة واسعة للنساء في الإنتاج وسوق العمل، بحيث يكون لديهنّ الحق في صناعة القرارات، أمّا أن يقتصر الأمر على التمكين والتدريب والدورات وورش العمل فهذا لا يكفي ولا يصنع تغييراً. في الأوضاع الحالية، النساء وحدهن من دون مساندة من الرجال، ويقع على عاتقهن خوض المعارك الاجتماعية كافة.

لم أقف للقاضي

■ **أنت عضوة مجلس تشريعي منتخبة، وقفت أمام قاضٍ عسكري إسرائيلي وأمام محكمة عسكرية إسرائيلية يمثلان الاحتلال والسيطرة على الشعب. أنت معتقلة كعضو مجلس تشريعي، وأنت تمارسين حقك في الدفاع عن شعبك وفي تلبية مطالب الجمهور الذي انتخبك، كيف ترين هذا التناقض؟**

□ كان شعوراً صعباً إلى حد كبير، ولهذا لم أقف للقاضي ولا مرة، وإنما كان يدخل فيجدني واقفة، إذ لم أكن مستعدة أن يأتي ثم أقف له، فانزعجوا وصاروا يحاولون إجباري على الجلوس قبل دخول القاضي كي أضطر إلى أن أقف له عندما يدخل. صارت اللعبة مكشوفة، لكنني دوماً لم أكن أعير القاضي ولا رموز الاحتلال اهتماماً، بل كنت دائماً أنظر نحو عائلتي والقناصل. وفي إثر ذلك قرروا عزلي كعقاب. وقد قلت في مقابلة إعلامية، في أثناء الاعتقال، أنني أمثل شعبي، وأنا معتقلة لأنني أدافع عن شعبي وسأبقى أناضل حتى إنهاء الاحتلال الذي يشكل أكبر تحدٍّ وأكبر عائق أمام حرية شعبي، فكان ردهم إجراء العزل. وعندما خرجت إلى الزنزانة تبعني مدير القاعة ومدير سجن عوفر وقالا لي: "أنت خالفت القانون"، قلت لهما: "اغربا عني أنتما وقانونكما، لا أريد رؤية وسماع محتلين." وعندما جاؤوا لتنفيذ عقوبة العزل جوبهوا بالمعتقلات اللواتي هدّدن بالاحتجاج، الأمر الذي جعلهم يتراجعون عن القرار.

على الأكتاف

■ **قلت إنكن كنتن تعلّمن البنات في المدرسة التعددية، وفي اليوم الذي خرجت فيه من السجن، حُملت على أكتاف الرفاق، الأمر الذي قوبل باحتجاج قوي من الإسلام السياسي، مترافقاً مع صدام في نابلس بسب تجول فتاة بتنورة قصيرة. ماذا تقولين؟**

□ أحيانا يصدم المرء عندما يجري تقويم النساء من خلال أزيائهن، أو من خلال رفعهن وهن خارجات من السجن على أكتاف رفاق ورفيقات، لكن هذا الأمر في النهاية لا يهمني، فهو يعكس تفاهة الذين يقوّمون الأمور من زوايا سخيفة كارتداء تنورة، وأنا أعرف أن مواقفهم تنطلق من نظرة متخلفة إلى المرأة التي يعتبرونها ملكية خاصة بهم. لقد شعرت بالفخر وأنا أُحمل على الأكتاف، فمثلما يُحمل الرجل تُحمل المرأة، ومَن يفكر في المرأة من زاوية غريزية، فإنما يعكس تفكيراً متخلفاً ومتدنياً ولا يستحق النقاش، فضلاً عن حالة من التشوه. هؤلاء لا يحركون ساكناً ضد

الاغتصاب والقتل والعنف الذي يمارَس بحق النساء، والذي يدفع بعضهن إلى القيام بعمل من شأنه إدخالهن السجن! وأنا هنا أخاطب المؤسسات النسوية والحقوقية، لإيجاد آليات حماية للنساء ومعالجة الظاهرة. أعرف أن المجتمع ليس جاهزاً لسماع هذا الرأي، لكن المهم هو أن نعالج هذه الظاهرة، فالمجتمع أيضاً يغضّ الطرف عن التمييز ضد النساء وممارسة العنف بحقهن، وهذا لا يتفق مع شعب يريد أن يتحرر ويحرر وطنه. المهم هنا أي فلسطين نريد؟ أنا أريد فلسطين الديمقراطية العلمانية التي تسودها تعددية سياسية وثقافية ودينية والاحترام المتبادل؛ هكذا كانت فلسطين، ونريدها أن تعود إلى ما كانت عليه عندما تتحرر. ومثلما تكون المواقف الوطنية واضحة ولا لبس فيها، يجب أن تكون المواقف من القضايا الاجتماعية صريحة وواضحة ولا لبس فيها. لا يجوز أن نفقد البوصلة، فالمطلوب هو نضال اجتماعي لا يقل أهمية عن النضال الوطني، ولا يمكن الفصل بينهما على الرغم من رجحان كفة نضال على آخر بحسب طبيعة المرحلة. أعرف أن التغيير الاجتماعي من أصعب الأنواع وأنه لن ينتهي بسرعة، لكننا سنبحث في السبل التي من شأنها، على الأقل، التخفيف من المشكلات.

تحدثت عن أهمية التعددية في السجن، لأنني لاحظت التعصب في قضايا اجتماعية وحزبية، وقلت يجب أن نقبل الجميع ونحترم الآراء كلها. وأكثر مَن تفاعل معنا كانت الفتيات الصغيرات اللواتي لم يعرفن معنى التعددية ولم يسمعن بها من قبل، فكنا نتحدث معهن عن تجربة الثورة الفلسطينية التي ضمت وطنيين وقوميين ويساريين وعلمانيين وإسلاميين، بعضهم ينتسب إلى الديانة الإسلامية، وبعضهم الآخر إلى الديانة المسيحية، وكيف أن تاريخ النضال الفلسطيني لم يرتبط بهذا الفصيل أو ذاك. التعدد ينسحب على مشاركة المرأة (نصف المجتمع) جنباً إلى جنب مع الرجل (النصف الآخر)، ولا يجوز تعطيل نصف المجتمع الذي سيشارك بفاعلية بالقدر الذي يتحرر فيه اقتصادياً وعبر سيادة ثقافة التحرر.

ذات يوم جاءت إلينا (إلى السجن) لجنة من وزارة العدل الإسرائيلية، تضم فلسطينيات من مناطق ٤٨، وطلبن أن يجلسن مع عدد من الأسيرات، بعدما اطلعن على إفاداتهن من إدارة السجن، وقلن أنهن من القسم الاجتماعي في وزارة العدل، وأنهن لاحظن أن ثمة ظاهرة تتمثل في ارتفاع ملحوظ في عدد المعتقلات على خلفية عنف مجتمعي. قلت للجنة: "نحن كمجتمع فلسطيني لا نخجل، فنحن لدينا مشكلات كثيرة، لكن احتلالكم وسيطرتكم وحصاركم هي السبب الرئيسي فيها، لكننا لا ننكر الأسباب الداخلية أيضاً." قالوا: "ما الحل؟ ولماذا لا نتعاون بحثاً عن حلول؟" حاولوا أن يجعلوا الأمر مشتركاً، قلت لهم: "هذا لا ينفع فلا تحاولوا، نحن أسيرات داخل السجن، ودوركم أن تسألوا القاضي العسكري الذي يصدر الأحكام، لماذا يُلقي بفتيات ونساء في السجن على خلفية اجتماعية، ويصدر أحكاماً بالسجن تصل إلى ٢٠ و٣٠ شهراً؟ لماذا لا تغادر جميع المحكومات المعتقلات على خلفية اجتماعية السجن فوراً؟ أمّا نحن فنعرف ماذا نفعل، وليس هناك مجال للعمل معاً، فأنتم جزء من مؤسسات الاحتلال."

المبادرات الفردية مرتبطة بالمزاج الشعبي

■ **ماذا يعني لك طغيان النضال الفردي على حساب النضال المشترك الجماعي؟ ألا يعبّر ذلك عن مأزق متعدد الأطراف؟**

□ نفتقر إلى الخيار الشعبي النضالي، إذ لا يمكن فصل النشاط الفردي عن المزاج الشعبي، ولذا، فإن الظاهرة الفردية تحتاج إلى تنظيم. إن غياب قيادة تمثل طموحات الشعب أدى إلى إشكالات عديدة. الآن نتحدث عن الانقسام الفلسطيني، لكن قبل الانقسام كان هناك مئة رؤية مطروحة وجلسات حوار عديدة. الانقسام الآن يتمأسس، ولا يختلف اثنان بشأن ضرورة الوحدة لإنهاء الاحتلال وإحقاق الحقوق الوطنية المشروعة. مطلوب التوحد على رؤية سياسية واحدة، نخوض من خلالها المعركة السياسية على الأرض، وعوضاً عن ذلك، تتمترس القوى وفقاً لمصالحها، وتتقزم المصلحة العامة والعليا لتغرق في القضايا التفصيلية كمشكلة الموظفين، مع أن الموضوع أكبر من ذلك كثيراً. ما نشهده الآن من تراجع في جميع المجالات يمتد عربياً ودولياً، لكن هذه المرحلة ليست دائمة، فهناك أمل بالخلاص، ويمكن للعامل الذاتي تقصير أمدها أو إبقاؤها. نحن بحاجة إلى قيادة تعيد مراجعة التجربة السياسية السابقة وتحترم خيارات الشعب.

إنهاء تعاقد أوسلو أولاً

■ **أخفق مسار أوسلو وأدى إلى نتائج عكسية كتعميق الاحتلال والسيطرة والاستيطان، وفي الوقت ذاته لم يتشكل مسار بديل ينطلق من رؤية بديلة، فيعيد بناء الحركة الوطنية، ويصوّب علاقتها مع القاعدة الشعبية العريضة. المسار البديل لا يتشكل، لماذا يتعثر هذا المسار؟**

□ لم يتشكل مسار بديل بسبب الخلاف في الرؤية، ولأن السلطة ما زالت في إطار أوسلو ولم تخرج منه، وهي لن تخرج منه من دون أن تنهي التعاقد معه كخيار وكمنهج سياسي واقتصادي وأمني، وليس إنهاء الاتفاقات الأمنية واتفاق باريس الاقتصادي فقط. إن الشعب الفلسطيني في رأيي قادر دائماً على ابتداع أشكال نضال، فقد ابتدع المقاومة الشعبية واللجان الشعبية، وابتدع التعليم الشعبي عندما أغلقت الجامعات، لكن يجب أن يُعطى هذا الشعب نَفَس، ويجب أن تُبعد عنه آلة التسلط والتدخل والقمع المباشر وغير المباشر. لكن أين بعض المثقفين؟ أين دورهم؟ أنا أسميهم مثقفي السلطان، وأنا أعتذر عن الوصف. قديماً كان هناك مثقف نقدي، أمّا الآن، فنرى المثقف يدافع عن هذا وذاك. كان هناك مثقف ثوري لديه قناعة بالتغيير، لكن

من دون إنهاء التعاقد السياسي مع خيار أوسلو بمفاعيله كلها يصعب الانتقال إلى مسار بديل. التعاقد يجب أن ينتهي ويجب أن ينهيه الناس والقوى الديمقراطية الأكثر حماسة للتحرر والخلاص من الاحتلال.

■ **هل تعنين اليسار؟**

□ اليسار لم يعد يمتلك رؤية واضحة وجريئة، لكن الجبهة الشعبية لديها رؤية وهي إنهاء التعاقد مع أوسلو، إلاّ إن هذه رؤية غير مأخوذ بها لدى تنظيمات اليسار. لا يكفي المطالبة بتطبيق قرارات المجلس المركزي، بمعزل عن منظومة أوسلو، كما أن الذهاب إلى الجزئيات والفروع لا ينهي التعاقد، بل إن المطلوب هو التوقف عند واقع المؤسسة وآلية اتخاذ القرارات الفردية والعودة إلى جذر المشكلة. لا يكون إنهاء التنسيق الأمني بمعزل عن إنهاء التعاقد الاقتصادي، وتبنّي سياسة المقاطعة. نحن بحاجة إلى منظومة تؤسس لخيار شعبي بديل له قيادة واضحة في مواقفها وغير متلعثمة وجريئة. وللأسف، هناك حالة من الخوف، وثمة مصالح نشأت بمرور الوقت، وهناك تهديد بقطع الرواتب وبالتشهير، وهذا كله نتاج البنية والمؤسسة القائمة. أنا لا أريد أن أرسم تفصيلات الآن؛ لديّ أفكار وقناعة بأن الشعب قادر على ابتداع أشكال نضال ـ كما في الهبّة الحالية والانتفاضة الأولى ـ يمكن توظيفها في عملية التغيير، لكن في غياب قيادة تطرح أهدافاً وطنية ومطلبية، وتحدد أشكال النضال الأكثر فاعلية وتأثيراً، وتوفر الحماية السياسية للمنتفضين، فإن الهبّة ستتراجع ويصاب المبادرون إليها بالإحباط.

الحاجة إلى قوى منظِّمة تفتح الانسداد

■ **ما هي قراءتك لحالة الفوضى المستشرية التي يتخللها أعمال عنف في المجتمع الفلسطيني؟**

□ تعود الفوضى القائمة إلى أسباب عديدة، فالوضع الاقتصادي الصعب الناجم عن علاقات التبعية وهيمنة كبار رجال الأعمال على البلد وسياسة الاحتكارات التي تؤدي إلى نتيجة واحدة هي "الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً"، وهذا الوضع المترافق مع قمع الاحتلال وفساد السلطة وعجزها، أمور كلها تؤدي إلى احتقان وصراعات محلية. ما يحدث في المخيمات والقرى والبلدات يثير التساؤل عن دور القوى السياسية، فمن دون قوى منظِّمة قادرة على فتح الانسداد والاستجابة لمصالح السواد الأعظم من الناس الذين تطحنهم الأزمة الاقتصادية، وتفاقم أوضاعهم نزعات التعصب الديني والقبلي والعائلي والعادات والتقاليد البالية، لا نستطيع تغيير الأوضاع. إن الوضع يتطلب التدخل وتحديد الأولويات وتأمين الحماية والحاضنة. ليس ثمة قوالب جامدة أو وصفات جاهزة وسحرية لمعالجة هذه الحالة، بل علينا رؤية المشكلة في إطار الحركة السياسية التي آثرت الدفاع عن مصالحها الفئوية كأولوية

تتقدم على القضية والنضال ضد الاستعمار الكولونيالي الاستيطاني والدفاع عن قضية اللاجئين التي تتعرض للشطب.

■ **أليست الانتخابات حلاً؟**

□ الانتخابات في الضفة والقطاع ليست حلاً طبعاً، حتى لو أتت بسلطة جديدة، فالديمقراطية المجزوءة ليست حلاً، وماذا لو كانت التركيبة نفسها أو أسوأ؟ في السابق لم تكن السلطة حلاً، وإنما سبب في تفاقم الوضع. يجب العودة إلى الجذر، إلى المجلس الوطني، وإجراء انتخابات حقيقية تعبّر عن تطلعات الشعب وتجسد وحدته، وتنتخب لجنة تنفيذية جديدة، وفي سياق هذه العملية علينا أن نقوم بالمراجعة السياسية. قبل فترة حاولوا ترتيب مجلس وطني على مزاج المتنفذين وأهوائهم، الأمر الذي كان من شأنه أن يتسبب بفرط الوضع القائم وتعميق الانقسام، ولهذا يجب أن تتشكل المؤسسات بأسلوب ديمقراطي، ونحن لدينا الآن فرصة لذلك. من الممكن أن يقول المجلس: لا نريد سلطة، ولا نريد أوسلو، نريد أن نبتدع أشكالاً أُخرى.

نحن بحاجة إلى مرجعية فلسطينية للشعب الفلسطيني كله، تطرح جوهر قضيتنا وهو حق العودة، وتتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية بموقف جدي لمعاقبة دولة الاحتلال، وتمارس الديمقراطية في جميع أماكن وجود الشعب الفلسطيني، ولا تكون لجزء من الشعب، أو لمصالح فئة منه فقط.

■ **أليس من الأفضل أن تبادر النخب السياسية والثقافية إلى بلورة عقد وطني اجتماعي جديد يشكل ناظماً ومرجعية للجميع وتقام الانتخابات على أساسه؟**

□ بالمعنى الرسمي، العقد موجود وهو الميثاق الوطني الذي لم يُلغَ. وعندما أتكلم عن ديمقراطية فأنا لا أتحدث عن ديمقراطية إجرائية في صندوق الاقتراع، وإنما عن ديمقراطية بمفهومها الكامل.

■ **هناك طعن بالميثاق لأنه علماني كما قالت "حماس"، ويعتمد على محاصصة التنظيمات المسلحة، فلِمَ لا نجدد العقد الوطني على أسس أُخرى، كتحريم التكفير وتجاوز استخدام الدين سياسياً كشعار: "صوتك أمانة تعاقَب عليه يوم القيامة"؟**

□ طبعاً أنا ضد استخدام الدين في السياسة، وأفهم توصيفك للأمر. لدينا ميثاق وطني، ولا مانع من وجود عقد جديد يحدد ويطور المفاهيم. الميثاق في الجانب الوطني منه يغطي إجماعاً فلسطينياً كما أدعي، وأقلية هي التي تريد دولتين لشعبين.

■ **في سنة ١٩٨٨، أقر المجلس الوطني، وبالإجماع، حل الدولتين!**

□ لا ليس بالإجماع، فوثيقة الاستقلال تكلمت عن دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على حدود ٦٧، وهذا برنامج يختلف عن برنامج دولتين لشعبين.

■ **وثيقة إعلان الاستقلال اعترفت بقرار التقسيم ١٨١ الذي ينص على دولتين!**

□ كان هناك تحفظات على وثيقة الاستقلال، وهناك فرق كبير بين دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على حدود ٦٧، وبين دولتين لشعبين. وبرنامج الإجماع الوطني يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة

في أراضي ٦٧، ويتكلم عن القرار ١٩٤ بشأن حق العودة، ويوجد برنامج للإجماع الوطني. أنا مع المحافظة على الميثاق وبرنامج الإجماع الوطني الذي يتحدث عن الشق الوطني والشق الاجتماعي والعلماني، ويجب أن تُجرى الانتخابات على أساسه، فأنا ضد المسّ بالعلمانية، وهذا المدخل هو الحل من وجهة نظري. أطالب بإنهاء التعاقد الذي يشمل الاقتصاد والأمن والسياسة، والبدء بانتخابات مجلس وطني يشارك فيها الشعب.

■ لماذا التمسك بميثاق وُضع في سنة ١٩٦٤ وأعقبه تحولات هائلة؟ لِمَ لا نخترع شيئاً جديداً؟

□ لأن الأهداف التي وُضعت في الميثاق لم تتحقق، فما زال هناك احتلال، وما زال اللاجئون مشتتين، كما أن حق تقرير المصير لم يترجَم بعد. الحداثة لا تعني المسّ بالأهداف الوطنية، فمع أن الشعب الفلسطيني حتى الآن لم يحصل على حق تقرير المصير، إلاّ إنه لا يزال متمسكاً بهذا الهدف الذي يتضمن حق العودة، ومتمسكاً برفض دولة "للشعب اليهودي" في إسرائيل، وبرفض الاحتلال والاستيطان. لأجل هذه الأسباب كلها، فإن الميثاق لا يزال صالحاً، والمتغيرات الجارية هي مجرد تغيرات سلبية ربما تدفع البعض إلى مبادرات تنتقص من هذه الحقوق التي ما زال الشعب متمسكاً بها، لكن من المفترض أن تجدد التغيرات السلبية النضال وأدواته، وتضيف أهدافاً لا تمس بالأهداف الرئيسية. التحولات لا تخيفني، فمثلما حدث مدّ ناصري، ومد يساري، وغيرهما، يحدث الآن مدّ إسلامي، غير أنه لن يستمر إلى الأبد، لأن الشعوب بطبيعتها تميل دوماً إلى الدفاع عن حريتها وتراثها وحضارتها وإبداعاتها.

■ تراجعت الهبّة بسبب عدم تدخل الأحزاب والنقابات والمنظمات النسوية والشبابية والاتحادات الشعبية التي سبق أن تدخلت في الانتفاضة الأولى. لقد كانت فرصة لإعادة البناء والالتحام مع حركة جماهيرية وقيادتها لتدعيم المسار البديل لأوسلو. ألا تعتقدين أن القوى الوطنية، ولا سيما قوى المعارضة، أضاعت هذه الفرصة؟

□ لم تكن القوى الوطنية بمستوى الفرصة التي أتاحتها الهبّة، وأتفق تماماً مع أن الظاهرة الفردية غير منعزلة عن الحالة العامة، فالمبادرون خرجوا من قلب المعاناة الاجتماعية والاقتصادية التي صنعها الاحتلال، ثم إن كثيرين منهم ينتمون إلى تنظيمات، لكن مبادرتهم لم تكن بقرار من التنظيمات. هذا هو الحس الشعبي الطبيعي الذي عبّر عنه الشباب والشابات، غير أن تعاقد أوسلو وتركيباته وتعقيداته هي التي تحدّ أو تشكل عائقاً؛ وكذلك غياب قيادة موحدة شعبية مستقلة، وغياب الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال التي قيل كثير عنها، ولم يجرِ عمل شيء، وغياب الغطاء السياسي. إن البديل السياسي من أوسلو، هو المؤتمر الدولي الكامل الصلاحيات، أي مؤتمراً يطبق قرارات الشرعية الدولية، ويوفر الحماية الدولية للشعب. هذه آلية سياسية بديلة من مسار التفاوض الثنائي المنفرد والمباشر مع

الإسرائيليين. يقال إن هذا الخيار صعب، لكن الخيار الآخر فشل. الرؤية السياسية البديلة المدعومة جماهيرياً، وتطوير حركة مقاطعة إسرائيل، وملاحقة مجرمي الحرب، أمور تجعل المسار البديل متكاملاً. لكن من دون فك التعاقد لن نذهب إلى المسار السياسي البديل، وإلى اتباع خيارات اقتصادية بديلة، واعتماد خطط تنمية تعزز صمود الناس، وتعيد قيم التعاضد والتكافل والتضامن التي غيبتها مفاعيل أوسلو. إن البديل يحتاج إلى فعل على المستوى الرسمي والشعبي.

■ **لماذا لا يوجد برنامج مشترك، أو رؤية مشتركة لليسار، يعززان كل تحول إيجابي، ويوظفان كل سخط لتعديل ميزان القوى الداعم للمسار الجديد؟ وفي غياب ذلك، هل اليسار جزء من العقبات؟**

□ عدم اتفاق اليسار على رؤية سياسية واحدة هو العائق، لأن اليسار، اجتماعياً واقتصادياً، متفق. هناك اختلاف على مغادرة نهج أوسلو، وعدم اتفاق على العمل كقوة واحدة لإنهاء التعاقد السياسي الذي جسّده اتفاق أوسلو، لأنه لا يوجد رؤية سياسية واحدة، فهناك مَن يريد دولتين، وثمة مَن يريد برنامج إجماع وطني، وآخر يريد كل فلسطين. نحن كيسار مختلفون سياسياً وبشكل معلن وعبر أدبياتنا.

■ **لا يوجد خلاف في برامج اليسار في القضايا الأساسية كعودة اللاجئين، ودولة مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وإنهاء الاستيطان والاحتلال، وحق تقرير المصير. لماذا الحديث عن خلاف؟**

□ هل اليسار متفق على إنهاء التعاقد مع أوسلو؟ أنا أقول لك "لا"، هل اليسار كله ليس مع أوسلو؟ أغلبية اليسار ضد أوسلو، لكن هل هو متفق على أن يخرج وينهي التعاقد السياسي وينحاز إلى مسار سياسي جديد؟ لا. اليسار لا يملك رؤية بديلة تدفعه إلى خوض معارك سياسية، فحتى في انتخابات الجامعات لم يتوحد اليسار إلاّ مرات قليلة، والسبب يعود إلى غياب برنامج يتركز على خدمة كل المواطنين، ضد العشائر والقبائل والعائلات والواسطة والمحسوبية والفساد؛ برنامج يميز اليسار وطنياً واجتماعياً واقتصادياً وفكرياً، في مواجهة برنامج اليمين الوطني وبرنامج اليمين الديني. وللأسف بعض تنظيمات اليسار يتحالف مع اليمين الوطني.

إن الانطلاق من المصالح فقط هو أسهل شيء، فما أهون من أن تجلس وتتفق، ثم يقال لك: يا جبهة شعبية تريدين ٣ مقاعد في بلدية نابلس مثلاً؟ تفضلي، هذه هي المقاعد الثلاثة، فتوفر على نفسك التعب والجهد وملاحقة الاحتلال، فهناك مَن حوكم من الجبهة الشعبية بتهمة المشاركة في الانتخابات البلدية، كما أن الناشطين في مجالس الطلبة يُعتقلون عامَين وثلاثة بتهمة عضويتهم في القطب الطلابي. إن قوة اليسار لم تعد كالسابق في ظل هيمنة وسيطرة يمين ديني يتحكم في جميع المصادر، ويتمتع بدعم حركة الإخوان المسلمين العالمية، وببعض الحظوة لدى يمين وطني تجمعه وإياه مصالح، وبتأييد من قوى وسلطة كاملة، فأنت كمَن يحفر في الصخر، لكن على الرغم من ذلك حدث تطور في الانتخابات الأخيرة ينسجم بعض الشيء مع الحس الشعبي.